

كلمة التحرير

حول البدء في تطبيق قانون

الخدمة المدنية في قطاع التعليم

قبل دفع هذا العدد للطباعة، كانت رواتب المعلمين الحكوميين قد جرى تحويلها في حساباتهم في البنوك، متضمنة الزيادات التي وعدوا بها من خلال شروع الجهات المختصة في السلطة الوطنية الفلسطينية في تطبيق قانون الخدمة المدنية عليهم. وإن لم يَسُنْ لهيئة التحرير فحص تفاصيل تطبيق هذا القانون، ولا الكيفية التي طبق القانون بها، إلا أننا لمسنا الارتياح العام في نفوس المعلمين، الذين حصلوا على حقوقهم، أو على بعضها، وإن في وقت متأخر.

لقد جاء تطبيق هذا القانون بعد سنوات من النضال السلمي المشروع الذي خاضه المعلمون الحكوميون. وبعد سنوات من الجذب والشد بين المعلمين والجهات التنفيذية في السلطة الوطنية الفلسطينية. وبعد سلسلة من الإضرابات التي خاضها المعلمون، قبل انتفاضة الأقصى، وخلاها لأجل المطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية.

إن تطبيق قانون الخدمة المدنية على قطاع التعليم لاقى بشكل عام ارتياحاً في أوساط المعلمين والطلبة وأولياء أمورهم، عل ذلك ينهي سلسلة الإضرابات التي سبق للمعلمين وأن خاضوها بشكل مشروع لأجل تحقيق مطالبهم. وبعد المعلمين، يشهد القطاع الصحي إضراباً مماثلاً هذه الأيام للمطالبة بتطبيق قانون الخدمة المدنية، وغداً، أو بعد غد قد يشرع الموظفون الحكوميون في إضرابات مماثلة، فلماذا لا تطبق السلطة الفلسطينية هذا القانون على الموظفين الحكوميين كافة، وتحشد الأموال اللازمة لذلك؟!

بالتعاون مع الممثلة الإيرلندية في فلسطين

In cooperation with Irish Representative Office

المحتويات

- ✕ وزارة التربية والتعليم العالي..
تقيّد حرية الرأي والتعبير للعاملين فيها
- ✕ اجتماع في القدس يبحث الإجراءات
الإسرائيلية ضد التعليم في المدينة المقدسة
- ✕ أثر الاحتلال الإسرائيلي على قطاع التربية
والتعليم خلال انتفاضة الأقصى
- ✕ واقع مهنة التدريس في عالمنا العربي.. إلى
أين؟
- ✕ التقاعد: مشكلات وحلول
- ✕ نشاطات مركز رام الله لدراسات حقوق
الإنسان
- ✕ التعليم الجامعي وأثره في المجتمع
الفلسطيني
- ✕ المعلوماتية مشروع للتبني أم مسابرة
للموضة
- ✕ فوضى تكميمية للطلبة الناجحين في
الثانوية العامة
- ✕ إصدارات مركز رام الله لدراسات حقوق
الإنسان
- ✕ قانون التقاعد الفلسطيني والمعلمون
المتقاعدون

R C H R S

هيئة التحرير

سميح محسن
علياء العسالي
علي خليل حمد
بدوية السامري
زياد عثمان

الأراء الواردة في المقالات لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

نشرة متخصصة
يصدرها مركز
رام الله لدراسات
حقوق الإنسان
تعنى بالحقوق
التعليمية في
فلسطين

تقييد حرية الرأي والتعبير للعاملين فيها

القضائية، وبالتالي استخدام هذا القرار لقمع أي رأي نقدي مخالف لرأي الجهات الإدارية.

وعودة إلى تجربة السنوات السابقة في العلاقة بين المعلمين الحكوميين والجهات الإدارية في السلطة الوطنية الفلسطينية، وبخاصة وزارة التربية والتعليم، فإن التعميم المشار إليه قد يحمل تفسيرات عديدة، وفي الوقت نفسه يشكل سبباً مسلطاً على رقاب العاملين في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى، وقد تنتقل عدواه إلى الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.

- فهل يعتبر نقد معلم في الوزارة لكتاب مدرسي إساءة للسلطة الوطنية الفلسطينية؟
- وهل يعتبر كتابة معلم لمقال حول الأبنية المدرسية ومدى جاهزيتها كبيئة للتدريس، ونشره على الملأ إساءة للسلطة؟
- وهل يعتبر نقد معلم للنظام التلقيني في التعليم، وهو النظام المتبع في المدارس والجامعات الفلسطينية، ونشره في الصحف شكلاً من أشكال الإساءة؟
- وهل يعتبر نقد معلم لتطبيق قانون الخدمة المدنية، أو لساعات الدوام، أو للملاعب، والحدائق، والمرافق الصحية، ونوعية الطباشير المستخدمة في المدارس، شكلاً من أشكال الإساءة؟
- هل تعتبر مشاركة المعلمين في مسيرات الاحتجاج السلمي، وبخاصة تلك المتعلقة بمطالبهم، والتعبير عن آرائهم من خلالها، شكلاً من أشكال الإساءة أيضاً؟
- وهناك عشرات الأسئلة من هذا القبيل قد تبدر إلى الذهن في هذا المقام.

فضلاً عما سبق، فإن قراراً كهذا، لا يشكل انتهاكاً لحرية الرأي والتعبير فقط، أو تهديداً دائماً للمعلمين، أو للموظفين الحكوميين في لقمة عيشهم، وإنما تكمن خطورته أيضاً في جعل هؤلاء الموظفين يعيشون حالة دائمة من القلق والخوف على مصائر عائلاتهم المعيشية. وعلينا التخيل كيف لمعلم نزرع في نفسه (ثقافة الخوف والرعب) ونطلب منه تعليم الطلبة مضاهيم وقيم الشجاعة؟ وكيف نطلب من معلم أن يتحدث في المديريات، وفي حقوق الإنسان والمواطنة، ونحن نسلب منه هو شخصياً هذه الحقوق. وعلينا أن نتصور أشياء كثيرة وكثيرة!!

هيئة التحرير

في قرار يتنافى مع أبسط المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبخاصة مع الحق في حرية الرأي والتعبير، أصدرت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية تعميماً حظرت فيه على العاملين في الوزارة نشر مقالات "تسيء"، أو تحرض على السلطة الوطنية الفلسطينية في الصحف!!.

التعميم المذكور جاء عطفاً على قرار أصدره مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته الأسبوعية المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٥.

وجاء في التعميم المذكور: "بناءً على التعميم الصادر من قبل ديوان رئيس الوزراء رقم (أ ع م ر / ٤٤٩٩) المؤرخ في ٢٠٠٥/٧/٩ المتضمن أنه بناءً على قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته الأسبوعية رقم ٢٠ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٥ القاضي بتكليف معالي الوزراء اتخاذ الإجراءات التأديبية وفقاً للقانون بحق كل موظف حكومي ينشر مقالاً في إحدى الصحف يحرض ويسيء إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، فإنه سيتم اتخاذ إجراءات تأديبية بحق من يخالف القرار".

وجاء في التعميم أيضاً: "كل من يقوم بكتابة مقال صحافي يسيء فيه إلى السلطة الوطنية الفلسطينية فسوف يتخذ بحقه الإجراءات التأديبية اللازمة وفقاً للقانون". وطالب التعميم من مديري المدارس إعلام المدرسين بفحوى القرار، وأخذ توقيعهم بما يزيد علمهم بالقرار.

في قراءة أولية لهذا التعميم، لا بد من الانتباه إلى جملة من القضايا، وهي:

أولاً: إن هذا التعميم يستند إلى قرار صادر عن مجلس الوزراء، وبالتالي فإن القرار الوزاري يشمل الموظفين الحكوميين كافة، ودون استثناء.

ثانياً: إن القرار الوزاري يشكل انتهاكاً واضحاً للمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وبخاصة مبدأ الحق في حرية الرأي والتعبير.

ثالثاً: إن القرار الوزاري يشكل مخالفة واضحة لبنود القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية (الدستور) المؤقت الذي يكفل مبدأ حق كل مواطن في حرية الرأي والتعبير.

رابعاً: إن هذا القرار، وبالتالي التعميم المستند إليه، يسلب من الموظفين الحكوميين حقاً أساسياً من حقوقهم، وهو حقهم في التعبير عن الرأي.

خامساً: إن تفسير مفهوم (الإساءة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية) سيظل خاضعاً لتقدير الجهات الإدارية، وتحديدًا لتقدير معالي الوزراء، وليس إلى تقدير الجهات

تشكيل لجنة متابعة

R C H R S

اجتماع في القدس يبحث الإجراءات الإسرائيلية ضد التعليم في المدينة المقدسة

عقد في مدينة القدس يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٥/٨/١ اجتماع مشترك ضم أولياء أمور طلبة المدارس والمؤسسات المقدسية، تدارس المجتمعون فيه الإجراءات الإسرائيلية الخطيرة التي تستهدف مدينة القدس المحتلة، وعلى رأسها بناء جدار الفصل العنصري حول المدينة المقدسة، وانعكاسات ذلك على المدينة ومؤسساتها، ولا سيما المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى والعاملين فيها والطلبة. ودان المجتمعون الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف محاصرة وإغلاق المدينة ومنع أبناء الضفة الغربية من الوصول إلى المدينة والعمل في مؤسساتها، ولا سيما المعلمين وسائر الموظفين والعاملين، الأمر الذي سيهدد العملية التربوية والتعليمية في المدينة ويلحق أضرار بالمشيرة التعليمية ومصالح الطلبة. كما يهدد سائر المؤسسات المقدسية العاملة في القطاعات الأخرى.

برنامج "التعددية الثقافية" بسبب وجود نصوص بأقلام د. بشارة والراحل بروفيسور ادوارد سعيد.

والغى رئيس السكرتارية التعليمية "بيدادوغيا" في وزارة المعارف الإسرائيلية بروفيسور يعقوب كاتس البرنامج الدراسي على إثر النشر عن الموضوع في صحيفة "هآرتس" يوم الأحد الموافق ٢٠٠٥/٧/٣١، بادعاء وجود "اعتبارات إدارية" وإن "هذا البرنامج الدراسي لم تصادق عليه الجهات المؤهلة وذات الصلاحية، ولذلك سيتم إلغاء البرنامج، ولن يتم تدريسها في جهاز التعليم الإسرائيلي. كذلك لم يتم إبلاغ "صندوق القدس" الذي مول البرنامج بأي إيضاحات رسمية تدعو إلى إلغاء البرنامج.

لكن صحيفة هآرتس قالت يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٥/٨/٣، إنه "بصورة غير رسمية، تم إبلاغ صندوق القدس بان السبب الرئيسي الكامن وراء إلغاء البرنامج هو أن قائمة المصادر (بيبلوغرافيا) تتضمن مقالات لادوارد سعيد وعزمي بشارة، وهو ما أثار غضب رئيس السكرتارية "البيداغوغية" ووزيرة المعارف ليمور ليفنات.

من جانبه، عقب بوفيسور يوسي يونا من جامعة بن غوريون في بئر السبع، والذي كان احد المستشارين الأكاديميين للبرنامج، على إلغاء البرنامج قائلاً إن "هذا قرار بائس. فهذا لم يكن برنامجاً راديكالياً أو سياسياً، وإنما محاولة لعرض موقف مختلف الثقافات أمام الطلاب. ولفت إلى إن "الأيديولوجيا اليمينية التي تسيطر على وزارة المعارف والأفكار الليبرالية الجديدة الكامنة في صلب تقرير دوفرات لا تترك مجالاً للتعددية الثقافية.

وعقب "صندوق القدس" على قرار وزارة المعارف بالقول إن "التطرق إلى مصدر واحد ووحيد (مقال بشارة) في قائمة المراجع، الذي لا يعكس الصورة الواسعة لجوهر البرنامج هو تعامل غير جدي.

ودعا المجتمعون المجتمع الدولي وكافة الهيئات والمؤسسات الدولية للضغط على إسرائيل من أجل وقف بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي يُحوّل المدن والبلدات الفلسطينية إلى سجون ومعازل مغلقة، بما فيها مدينة القدس المحتلة.

وطالب المجتمعون كافة القوى والمؤسسات المساندة للشعب الفلسطيني إلى ممارسة الضغط على السلطات الإسرائيلية من أجل السماح لمعلمي وموظفي المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى من أبناء الضفة الغربية لدخول المدينة المقدسة من أجل مواصلة عملهم فيها بحرية وبدون أي قيود.

وقد شكل أولياء أمور الطلبة لجنة لمتابعة التحرك على كافة المستويات من أجل استمرار وتواصل عملية التعليم في المدارس بدون عوائق وعقبات.

وزارة المعارف تلغي برنامج "التعددية الثقافية" لتضمنه مقالات لعزمي بشارة وإدوارد سعيد

ألغت وزارة المعارف الإسرائيلية البرنامج الدراسي الذي أطلق عليه اسم "التعددية الثقافية"، الذي كان يفترض أن تشارك فيه خمس مدارس في القدس، ثلاث منها يهودية علمانية وواحدة دينية ومدرسة عربية. وكان المفتش القطري على العلوم الإنسانية في وزارة المعارف د. يهودا ليون قد أبلغ صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية إنه تمت المصادقة على المنهج الدراسي مضيفاً إنه "ليس قلقاً على مناقشة الطلاب لمواضيع سياسية حارقة".

لكن تبين مما نشرته الصحف الإسرائيلية يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٥/٨/٣، إنه تم إلغاء هذا البرنامج الدراسي بعدما أثار تضمنه لمقال للنائب د. عزمي بشارة بحسب صحيفة يديعوت "أحرونوت" فيما قالت صحيفة "هآرتس" إن إلغاء

أثر الاحتلال الإسرائيلي على قطاع التربية والتعليم خلال انتفاضة الأقصى

R C H R S

التقديرية لأعمال التدمير الإسرائيلية حتى ١٨ حزيران (يونيو) ٢٠٠٢ حوالي (٢,٦١٥,٦٤٣) مليون دولار أمريكي. ولقد كانت الخسائر المادية عظيمة.

وحتى الجامعات والكليات لم تكن بمأمن من بربرية ووحشية العدوان الإسرائيلي فقد:

■ اقتحم جنود الاحتلال جامعة بيت لحم في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢ وحاصروها وقاموا بإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع وعطلوا الدراسة فيها، وقاموا بإتلاف الأثاث والأبواب والشبابيك والكمبيوترات، إضافة إلى إتلاف ٢٤٥ كتاباً وبقوا فيها لمدة خمسة أيام.

■ اقتحم جنود الاحتلال حرم جامعة النجاح في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢ في مدينة نابلس، وقاموا بمحاصرتها وأجبروا الطلبة والمدرسين على مغادرتها خلال نصف ساعة، وقد قاموا بتعطيل الدراسة فيها لعدة أيام.

■ قام جنود الاحتلال باقتحام جامعة الخليل في ١٤ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣ وأتلفوا المختبرات وأجهزة الحاسوب وأغلقوها لمدة ١٤ يوماً، وقد تم تمديدتها لمدة ٦ أشهر أخرى.

■ اقتحم جنود الاحتلال جامعة البوليتكنك /الخليل في ١٤ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣ وقاموا بإغلاقها لمدة ١٤ يوماً وتم تمديدتها لمدة ٣ أشهر أخرى.

■ اقتحم جنود الاحتلال جامعة القدس المفتوحة /رام الله، وجامعة الأزهر/غزة، وكلية فلسطين التقنية/طولكرم، واقتحموا حرم جامعة بيرزيت.

ولقد كان للاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية بالغ الأثر على تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج التربوية، وقد ابتكرت وزارة التربية والتعليم العالي خطة الخمس سنوات (٢٠٠١-٢٠٠٥) والتي تأثر تنفيذها نتيجة للاعتداءات الإسرائيلية، إذ كان معظم التركيز على الطوارئ أكثر منه على التطوير.

وقد وقف الاجتياح الإسرائيلي عقبة أمام تنفيذ العديد من المشاريع، مما أضطر وزارة التربية والتعليم العالي على ابتكار خطة طوارئ جديدة واستراتيجيات بديلة للتعامل مع ظروف الإغلاق وحظر التجول ولتدير الوزارة بأقل تدخل من السلطة المركزية في الإدارة اليومية، إذ تقلصت الميزانية المخصصة لوزارة التربية والتعليم العالي تبعاً للظروف الحالية.

ترك العدوان والحصار والاجتياح الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى أسوأ الأثر على العملية التعليمية، وعلى الجوانب الانسانية والمادية والنفسية للعاملين في التربية والتعليم. فالعديد من الطلبة والمدرسين والموظفين قد تعرضوا للاعتقال والإهانة، وعانوا الكثير من الجنود الإسرائيليين على الحواجز العسكرية، ناهيك عن أن العديد منهم قد استشهدوا، أو جرحوا، إلى جانب مواجهتهم العديد من المشاكل والصعوبات في طريق الذهاب أو العودة من المدرسة.

وأشار أحدث تقرير أصدرته وزارة التربية والتعليم حول الانتهاكات الإسرائيلية في هذا المضمار إلى أن الاحتلال الإسرائيلي أضر بالبنية التحتية للعملية التربوية بطرق ووسائل مختلفة، وأورد التقرير بعض من الحقائق التي تدل على ذلك:

■ إغلاق ٤٩٨ مدرسة وتشويش الدراسة فيها نتيجة حظر التجول والحصار وإغلاق المناطق منذ بداية العام الدراسي الجديد ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إضافة إلى أن ١٢٨٩ مدرسة كانت مغلقة منذ بداية انتفاضة الأقصى.

■ تدمير ٢٦٩ مدرسة نتيجة القصف بالصواريخ أو الدبابات منذ اندلاع الانتفاضة.

■ إغلاق ٩ مدارس، ومن ضمنها ٣ مدارس تم تحويلها إلى ثكنات عسكرية، كما هي الحال في مدرسة أسامة بن المنقذ وبنات جوهر ومدرسة المعارف في مدينة الخليل.

محافظة نابلس

وفي محافظة نابلس كان السيناريو الأسوأ، فهي تعاني من حظر تجول وحصار محكمين ومشددين، وهنالك تقريباً ٥٠٠ معلم ومعلمة لا يستطيعون الوصول إلى مدارسهم في تلك المحافظة، ولكن رغم كل تلك الصعوبات فقد تحددت ٩ مدارس الحصار القاسي والإغلاقات وكانت الدراسة فيها مشوشة تماماً، وفي مدرستي كفر عين/ رام الله (الذكور والإناث) تم تعطيل الدراسة نتيجة للحصار المشدد.

مباني وزارة التربية والتعليم العالي

ولم تسلم مباني وزارة التربية والتعليم العالي ومباني مديرياتها من أيدي جنود الاحتلال الذين قاموا بتدمير العديد من السيارات والكمبيوترات، وأتلفوا الأقراص الصلبة والمرنة التي تحتوي على العديد من المعلومات، إضافة إلى تدمير الأثاث وجرف الجدران، وقد بلغت خلاصة التكاليف

خلاصة الخسائر البشرية منذ ٢٠٠٥/٦/٢٧-٢٠٠٠/٩/٢٨

المجموع العام	من ٢٠٠٤/٩/١ حتى الآن	من ٢٠٠٣/٩/١ إلى ٢٠٠٤/٨/٣١	من ٢٠٠٢/٨/٣١ إلى ٢٠٠٣/٨/٣١	من ٢٠٠١/٩/١ إلى ٢٠٠٢/٨/٣٠	من ٢٠٠٠/٩/٢٨ إلى ٢٠٠١/٨/٣٠	الحالة	
						شهداء	معتقلين
٣٢	٤	٣	١٠	١٢	٣	معلمون	شهداء
٥٨٦	٧٧	١١٤	١٤٥	١٥٤	٩٦	طلبة مدارس	
٧		١	٢	٤		موظفون	
١٩٩	٢	٨				طلبة جامعات	
٦		٤	٢		—	موظفو جامعات	
٧	١					طلبة محو أمية	شهداء
١٧٦	٩	٤٦	٤٥	٥٥	٢١	معلمون	معتقلين
٦٦٩	٦١	٢٩٦	١٤٠	١٠١	٧١	طلبة مدارس	
٧٢٠		١٠				طلبة جامعات	
٢٩		١١	٥	١٣	—	موظفون	
٥٤		٥	١٨	٣١	—	معلمون	
٣٤٩١	٩٤	٣٨٦	٣٨٧	٤٥٣	٢١٥١	طلبة مدارس	معتقلين
١٢٤٥						طلبة جامعات	
١٠		١	٤	٥	—	موظفون	

التدمير المادي منذ ٢٠٠٤/٥/٢٨-٢٠٠٠/٩/٢٨

المجموع	طبيعة الضرر
٢٨٨	قصف واقتحام مدارس
٦	قصف واقتحام مديريات
٥	قصف واقتحام كليات
٨	قصف واقتحام جامعات
٢	قصف واقتحام وزارة التربية
٤٣	تحويل مدارس إلى ثكنات عسكرية ومعتقلات
١٠	إغلاق مدارس
٢	إغلاق جامعات
٤٩	هدم أسوار مدارس وغرف صفية
١١٢٥	تعطيل مدارس
٥٠	تضييق مدارس
٥٠	تخريب محتويات مدارس

واقع مهنة التدريس في عالمنا العربي.... إلى أين؟؟؟؟

أ. علياء العسالي

نمطية أو تلقينية، ولكن واقع حال تعليم الأطفال في المراحل الأولى في البلاد العربية ما زال يركز على تعليم القراءة والكتابة.

■ طبيعية مهنة التدريس ما بين الوراثة والمحيط:

لا يخرج السلوك الإنساني عن دائرة العاملين الأساسيين اللذين يقرران هذا السلوك ويعملان معاً على تكوين الفرد ويؤثران في سير نموه، إن هذين العاملين هما: الوراثة والمحيط. وقد اختلف علماء النفس في أهمية كل من هذين العاملين في تقرير سلوك الإنسان وتكوينه.

فيرى السلوكيون ويتزعمهم العالم النفسي واطسون، أن عامل البيئة أو المحيط له الأثر الأكبر في تشكيل السلوك عند الإنسان، وعلى عكسهم يرى الوراثيون أن أصل السلوك والمؤثر الأقوى فيه هو عامل الوراثة وليس المحيط، ويشدد الجدل هنا ليصل إلى صفوف المربين والمعلمين وواضعي المناهج التعليمية وفلاسفة التربية، ولهذا فإن البحث في الوراثة والمحيط أثر كثيراً على انتقاء المواد الدراسية لمناهج التعليم في مختلف المراحل التعليمية وفي طرق التدريس وأساليبه، وفي انتقاء المدرسين وكيفية تدريبهم في البرامج المختلفة.

فالوراثيون يقولون بأن التدريس هو قابلية وراثية يرثها الفرد من أسلافه كما يرث أية قابلية جسمية أو عقلية أخرى، فهو يرث القابلية في مواجهة الطلبة والوقوف أمامهم وتدريبهم وإرشادهم، ومن هنا يشيرون إلى أن معاهد ودور إعداد المعلمين يجب أن تختار الأفراد الذين يمتلكون هذه الميزة الموروثة ومن ثم يخضعونهم لبرامج تدريب مختلفة.

بينما يرى السلوكيون بأنه ليس مشروطاً بمن يرغب أن يكون معلماً أن يمتلك أية سمات خاصة تميزه عن غيره، فيكفي إخضاعه إلى برامج التدريب والتأهيل للخروج معه بمواصفات المعلم المبدع والتميز، فهم يؤمنون بأن التدريس هو فن مكتسب وليس خصلة موروثة كما الوراثيين.

بعد أن استوضحنا الجدل ما بين المدرستين أود أن أشير إلى أننا اليوم نرى مهنة التدريس على أنها فن مكتسب إلى حد بعيد حيث تجمع ما بين فلسفة الوراثيين والسلوكيين، فالتدريس هو مهنة تتطلب من المعلم متطلبين رئيسيين وهما:

١- الفهم الموروث والمتعلق بشخصيته وسماته كقوة الشخصية،

نعيش اليوم أزمة يثيرها معظم المفكرين والتربويين في الوطن العربي وهي الأزمة المتعلقة بفشل الأنظمة التعليمية في بلادنا العربية حيث أنها عاجزة عن تخريج طلبة وأجيال يتمتعون بصفات التفكير الانتقادي والإبداعي والتحليلي، فهي بذلك لا تعمل على إيجاد أجيال مبدعة ومستقلة وقادرة على حل مشكلاتها بموضوعية وبأساليب علمية.

نجد اليوم هذا الأزمة مثار نقاش لدى العديد من الأطراف وبمستويات متعددة، تقترح كل منهما تغييرات معينة نرى معظمها لا يتجاوز كونه شكلياً، فالرؤى لم تتطور بعد إلى خطط واستراتيجيات تركز على أسباب موضوعيه وجوهريه للأزمة، فالبعض يرى الأزمة على أنها انعكاس لسوء المناهج ونقص البرامج، ولكننا لو قيّمنا الموضوع بشكل أكثر موضوعية لوجدنا أن مناهجنا لا تختلف جذرياً عن مناهج دول أخرى لا تعاني من نفس الأزمة، مما يقودنا إلى أن الأسباب لا بد وأن تكون في مكان آخر، ولربما كان السبب هو ما أراه ويراه الكثير من التربويين ألا وهو نوعية التدريس، ومواصفات المدرس في شتى المراحل، والتي أرفع صوتي عالياً لأقول أنه قد آن الأوان لإعادة النظر ولتقييم حقل التعليم في عالمنا العربي ولتحليل جميع أطراف العملية التربوية، وبخاصة ما يتعلق بالمدرس للوصول إلى تغذيات راجعة لا بد منها لاستدراك ما وصلنا إليه من حالة تردٍ وضياح للأجيال.

■ تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣ "نحو إقامه مجتمع المعرفة"

وفي تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ والذي حمل عنوان "نحو إقامة مجتمع المعرفة" تمت الإشارة إلى خطر تردي مستوى التعليم في العالم العربي، واعتبر نوعية التعليم أحد أخطر التحديات التي تواجه البلاد العربية، ووصف الأنظمة التعليمية المختلفة بمجموعة مناهج منتهية الصلاحية ومدرسين غير أكفاء، وإمكانات دون المستوى القياسي، وسياسات ومؤسسات غير فعالة.

وقد أبرز تقرير التنمية الإنسانية العربية أيضاً أهمية الإعداد الجيد للمدرسين ولأساليب التدريس وتأثير ذلك على التطور الفكري للأطفال، فعلى سبيل المثال، فإن دور الحضانات ورياض الأطفال الجيدة تركز على التطوير الفكري والنفسي للأطفال، كأعطائهم فرصة للعب وحرية الحركة، والتعبير عن أنفسهم، واتخاذ قراراتهم وتنمية احترامهم لذاتهم، كل ذلك يكون في بيئة تفاعلية وليست

المدرسين بشكل خاص مطالبين بنفس الشئ فالمدرس غير الملم باستراتيجيات التعليم الفعالة، وغير المدرك للأنماط المختلفة للتدريس ولتقنياته المختلفة المحفزة على التعلم والتعليم، وكذلك غير المدرك لحاجات التلاميذ المختلفة ولا استعداداتهم المتفاوتة، فإنه لا ولن يتمكن يوماً من إحراز التغيير المطلوب، فلا بد إذاً من الارتقاء إلى أفكار تعليمية أخرى كالتعليم المتمركز حول الطالب والغرف الصفية التفاعلية، فلن يكفي إدخال التقنيات والتكنولوجيا الحديثة إلى مدارسنا وصفوننا، بل أن الأهم هو وجود مدرس فعال مؤمن برسائله ويعمل على تسليح نفسه بكل ما هو جديد من معرفة وتدريب مطلوبين، ليستطيع معهما إحراز تغييرات جذرية في مواصفات الجيل الجديد، فالمعلم اليوم يجب أن لا يستمر كناقل وحافظ للمعرفة، وكمصدر وحيد لها بل أنه يجب أن يتغير ليصبح مرشداً وموجهاً وميسراً للعمليات التعليمية والتربوية.

■ من أين يبدأ التغيير المطلوب:

أرى كما يرى الكثير من التربويين أنه لا بد وأن يبدأ التغيير بأولى خطواته من الجامعات والمعاهد فعلى أساتذة الجامعات والمعاهد في العالم العربي أن يكونوا أول من يرفع راية التغيير للمضي قدماً نحو عملية إصلاح التعليم ونوعيته وذلك من خلال تقييم برامج إعداد وتدريب المدرسين وإجراء التغييرات المناسبة على هذه البرامج، وأسس انتقاء طلابهم كرفع معدلات القبول فيها مع ضرورة التركيز على احتواء البرامج على أفضل وآخر المستجدات وأساليب التدريس. من هنا فقط نستطيع إيجاد نواة من المعلمين الأكفاء المعدين إعداداً علمياً ممتازاً إلى جانب امتلاكهم لمواصفات ومقومات لشخصية المعلم القائد "الكاريزما" قادرين بذلك من تحقيق رسالة مفادها إيجاد جيل يحمل مواصفات إبداعية قادرة على مواجهة تحديات العصر، حراً قادراً على التعبير عما يريد ويرغب، قادراً على تحقيق غايات مجتمعه بجميع أبعادها .

وبالنهاية لا بد لنا وأن نرتقي بمعلمينا إلى فضاءات أكثر إبداعاً وسحراً وتأثيراً لنعيد لهذه المهنة العظيمة سمعتها التي لطالما كانت الأفضل في مجتمعنا ولنجد مع هذا المعلم جيلاً جديداً نحن في أمس الحاجة له فهو الثورة الحقيقية التي إذا حصلنا عليها فلن يكون للمستحيل مكان في واقعنا العربي... فلنبداً معاً نحو التغيير.

الجاذبية، اللطف، الحضور، القدرة على الاتصال والتواصل، الصدق، الحزم، المرح والتجديد وغيرها من السمات التي لو دققنا فيها لوجدنا سمات غير مرتبطة بالتدريب بقدر ما هي سمات شخصية موروثية أصلاً.

٢- العلم المكتسب وهو ما يتعلق بالجانب العلمي الذي يجب أن يتقنه ويتمكن به المعلم والذي يتطلب منه أن يكون معلماً ومتعلماً في آن واحد، فيحرص على المتابعة والوقوف على كل ما هو جديد ومستجد في حقله ليكون واثقاً مما يقول فيجد هذه الثقة لدى طلبته بالمقابل، كما أن للعلم علاقة وثقى بدراسته لطرق التدريس المختلفة والتقنيات التربوية الحديثة.

ولا بد هنا وأن أضيف أن ما بين العلم والفن يجب أن لا يغفل تربويين أهمية عنصر لاشك وأنه من يحدد مدى نجاح أو فشل المعلم في هذه المهنة، إلا وهو عنصر الإيمان والرغبة في ممارسته للتعليم، فنحن ندرك تماماً بأن الدافعية هي أهم شرط لحدوث ونجاح التعلم، والتعليم أيضاً، فإن لم يكن المعلم محباً لمهنته راغباً فيها حاملاً لرسالة يعيش لها ومن أجلها، فعندها فقط سيكون مسلحاً لمواجهة جميع التحديات سواء ما كان منها في المنهج أو النظام الإداري أو حتى في إشكاليات ذات علاقة بعناصر الرضى الوظيفي وأهمها الدخل المادي الذي انتقد وبشدة ربطه بأداء المدرس ومقداره ونوعيته.

■ حاضر ومستقبل مهنة التدريس في واقعنا العربي:

في حين نجد اليابان تطلق على المعلم لديها لقب مهندس بشري، نجده في واقعنا العربي يعاني من تقدير تراجع عن السابق من قبل مجتمعاتنا، وأعتقد أن لهذا العديد من الأسباب منها إغفالنا للمواصفات الشخصية للطلاب قبل اعتمادنا إياهم في كليات التربية، أو في أية كلية لها علاقة بمهنة التدريس كالأداب والعلوم، فلا بد هنا أن نعود ونركز على قضية اختيار الشخصيات المناسبة لهذه المهنة أولاً، ومن ثم العمل على إخضاعها لبرامج الإعداد والتدريب المناسبة، وأيضاً علينا أن نعير الجانب المتعلق بأساليب التدريس وفنونه الاهتمام الكافي، مما يقودنا إلى ضرورة اشتغال برامج التخصص المختلفة للمعلمين مساقات وبرامج خاصة بفن التدريس وطرقه واستراتيجياته، كالتعامل مع المشكلات الصفية والفروق الفردية والحالات الخاصة.

من هنا أؤكد على أن مؤسساتنا التعليمية العربية مطالبة بالبقاء على إطلاع مستمر بالتغيرات التكنولوجية السريعة على مستوى العالم، فإن التدريس بشكل عام، وتعليم

التقاعد: مشكلات وحلول

علي خليل حمد

تعاني في ظل العولمة من صعوبة تقديم خدمات الرعاية والرفاه للمواطنين من جهة، وتضخم مكاسب أجهزة المخابرات وتوسعها من جهة أخرى.

وفي مقابل هذه الهشاشة في موقف المتقاعدين/ المتقاعدات، تبرز الخطورة البالغة في التقصير في تلبية حاجات هؤلاء؛ وذلك لما يتركه هذا التقصير من انعكاسات سلبية لدى المعلمين والمعلمات العاملين والعاملات في جهاز التربية والتعليم؛ إذ ينتفي لديهم الرضا الوظيفي تماماً وهم يرون مستقبلهم ومستقبل أسرهم في مهب الريح؛ وبالطبع ستكون المخرجات التعليمية، للأسف، وكما نلاحظها فعلاً لا تكاد تختلف عن مدخلاته اختلافاً كبيراً.

■ تنوع الأعباء وتعددتها:

إن قلة قليلة فقط من المتقاعدين تدبر أمرها بعد التقاعد في عمل، أو نشاط، أو ترفيه؛ أما الأغلبية الساحقة فتقع فريسة لمشكلات متنوعة، قد تكون اقتصادية، أو اجتماعية، أو نفسية.

يعود سوء الوضع الاقتصادي للمتقاعد إلى هزال راتبه التقاعدي من جهة، وإلى العبء العائلي الباهظ الذي يظل محتملاً له حتى في سنوات التقاعد من جهة أخرى. ومنشأ هذا العبء العائلي هو طبيعة الأسرة البطريركية في فلسطين (معدل خصوبة المرأة = ٦ تقريباً)، ومواجهة الأسرة تحديات زواج الأبناء، والتعليم العالي للبنين والبنات، وارتفاع الأسعار، مما ينوء به الراتب التقاعدي الهزيل.

وقد يكون وضع المتقاعد في المجال الاجتماعي أسوأ منه في المجال الاقتصادي، وذلك بسبب الانقطاع المفاجئ لشبكات العلاقات الاجتماعية (زملاء العمل، على سبيل المثال)، أو الانقطاع التدريجي، كما هو حال الأصدقاء الذين يتناقص عددهم دون إضافة في أغلب الأحوال. وهنا تجدر الإشارة إلى سوء الوضع الاجتماعي في بلدان العالم الثالث، بوجه خاص، إنها تخلو أو تكاد من الرعاية والتسهيلات الممنوحة لنظرائهم في البلدان المتقدمة؛ ومما يزيد الطين بلةً في البلدان المتخلفة الثقافة السلبية المعادية للمسنين والمتقاعدين، كما تتجلى في الأمثال السخيفة عن عدم جدوى تعليم هؤلاء وأولئك، وكذلك الأفكار السلبية الشائعة

تربط أغلب تعريفات التقاعد بين سن معينة يبلغها الفرد (هي عندنا ٦٠ سنة) وعدم قدرته على العمل؛ وهو أمر غير صحيح من عدة أوجه:

■ لا ينطبق ذلك على معطيات عصرنا الحاضر الذي يختلف فيه المستوى الصحي والرفاه عن العصور السابقة.

■ يختلف العمل الذهني عن العمل اليدوي في هذا الشأن؛ فما أكثر من نراهم يعملون بفعالية ممن تجاوزوا تلك السن من معلمين ومعلمات، وأطباء، ومحامين، ورؤساء دول (حتى من غير الدول العربية).

■ ليس من الضروري أن يكون العبء الوظيفي الذي يحمله الموظف/ العامل ثابتاً (باهظاً) طيلة حياته.

■ من غير المقبول تسويغ التقاعد بأنه يمنح فرصاً للشباب الخريجين؛ فما ينبغي أن تبنى الدول والقوانين على قاعدة فوائد قوم عند قوم مصائب!

واقع الأمر، أن تلك التعريفات أقرب إلى منظور صاحب العمل الذي يرى في العامل/ المستخدم آلة يسهل استبدالها عند انخفاض إنتاجها؛ وليس من منظور من يحترم العامل ويأخذ منه بحسب قدراته وخبراته ليعطيه بحسب حاجته وأولوياته؛ ومن هذا المنظور يمكننا تقديم التعريف الآتي المقابل: التقاعد فترة متأخرة من العمر، يقضيها الفرد بعد عمله السابق، في أي نشاط يرى أنه يحصل به على أكبر قدر ممكن من تحقيق ذاته.

■ إشكالية التقاعد:

ينطوي التقاعد على إشكالية بنيوية عميقة؛ وذلك لما يشتمل عليه من هشاشة مفرطة وخطورة بالغة في آن واحد.

أما هشاشة وضع المتقاعدين/ المتقاعدات فتنتج من عدم تمكنهم ممارسة الضغط على صناع القرار، كما يفعل المعلمون/ المعلمات في الخدمة بالإضراب على سبيل المثال، وكذلك من ضعف الحكومات في بلدان العالم الثالث التي

الخاطئة عنهم.

وينبغي أيضاً أن تسهم مؤسسات المجتمع المختلفة في حل مشكلة المتقاعدين/ المتقاعدات باستيعاب هؤلاء والاستفادة من خبراتهم في مختلف الأعمال والمهام، وتوفير البيئة الودودة والحياة الكريمة لبناء النفوس والعقول، كما تفعل المجتمعات الراقية في أقطار العالم المتّمدّين.

وأخيراً، وليس آخراً، ينبغي ألا ينسى المتقاعدون والمتقاعدات القيام بدور ايجابي في حل مشكلتهم بأنفسهم، كما يقول المثل: ما حكّ جلدك مثل ظفرك، ولاسيّما في هذه الفترة من العمر التي تستلزم الكثير من التخطيط، والشجاعة، والتعاون مع الآخرين.

أجل، ليست المشكلة عصبية على الحل، إذا خلصت النيّات، وتضافرت الجهود، وهو ما نأمل تحقيقه في وقت قريب، لمصلحة المتقاعدين، والعاملين، والمجتمع أيضاً.

بيد أن أثقل الأعباء التي يعاني منها التقاعد هو العبء النفسي الذي يتبدى في هيئة الإحساس بالابتعاد المستمر عن الحياة والأحياء، وهو إحساس تسهم في تكوينه عوامل عدة منها المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدثنا عنها، ومنها أيضاً ما يعانيه من انحدار بيولوجي مستمر؛ إلا أن المصدر الأساسي للضيق هو الانقطاع عن العمل؛ ذلك أن العمل هو الصلة الجوهرية التي تصل الإنسان بالعالم، وانقطاعها يعني انكفاء فكر الإنسان على ذاته، والإحساس بالبوّس والعجز الذي لا نريده للمتقاعد، وفي ذلك يقول شاعرنا العظيم المتنبي:

ومن تفكّر في الدنيا ومهجته:

أقامه الفكر بين العجز والتعب

■ الحل:

بالرغم من تعدد المشكلات التي يعاني منها المتقاعدون/ المتقاعدات وتنوعها، إلا أنها ليست مشكلات عصبية على الحل، ولاسيّما إذا تضافرت الجهود على حلّها من مختلف الأطراف ذات الصلة.

ينبغي على الدول أولاً، بعد تحسين رواتب التقاعد، إعادة النظر في القانون الذي يحدد سنّ التقاعد بستين سنة، بحيث تصبح قدرة الموظف/ الموظفة على العمل، والرغبة في مواصلته هما العمل الحاسم في التقاعد أو الاستمرار في العمل بتفرغ أو دون تفرغ، وبخاصة لدى الممتازين من الموظفين والموظفات.

أما أولى المشاريع المجتمعية -فيما اعتقد- بإسهام المتقاعدين والمتقاعدات من جهاز التعليم بتنفيذها، فهو محو آفة الأمية بأشكالها الثلاثة: الأبجدية، والوظيفي، والحضاري لدى الكبار؛ وفي الأراضي الفلسطينية تبلغ نسبة الأمية حوالي ١١٪، وهي وإن تكن من أدنى النسب في الوطن العربي، إلا أنها تقابل عشرات الألوف أو مئات الألوف من المواطنين والمواطنات؛ ومن حقّ هؤلاء على الدولة، وعلى أرباب الأعمال، والمجتمع المدني، وعلى أنفسهم أيضاً، العمل لاستئصال هذه الآفة التي تضرّ بالفرد والمجتمع جميعاً.



نشاطات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان يختتم دورة تدريب مدربين

نظم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان مؤخراً دورة تدريب مدربين على حقوق الإنسان. شارك في الدورة، التي عقدت في فندق الستى إن بلاس في مدينة رام الله على مدار يومين وحاضر فيها عدد من المدربين المتخصصين، سبعة عشر متديراً جرى اختيارهم من بين مجموعات الطلبة الذين عمل المركز على تدريبهم على موضوعات الديمقراطية وحقوق الإنسان منذ بداية العام الجاري.

تناولت الدورة ستة محاور رئيسية، خصص المحور الأول حول التخطيط والإعداد للتدريب، وتحدث فيها الباحث والتربوي علي خليل حمد الذي قدم تعريفاً لمفهومى التدريب والتخطيط، والمصادر الرئيسية لإعداد الخطط والمواد التدريبية. وتناول أشكال التدريب والوسائل المتبعة، وكيفية اختيار الوسيلة الأنسب لموضوع التدريب. وركز في حديثه على ضرورة وضوح المدرب في طرح الأفكار وعدم تحيزه لفكرة دون غيرها، وإيلاء اهتمام المدرب لكافة المدربين، والحيادية في نقاش هذه الأفكار. كما وتحدث عن التقنيات الملائمة لكل شكل من أشكال التدريب المتبعة، وضرورة التدقيق في اختيار التقنية الملائمة.

وفي المحور الثاني تحدث الباحث سميح محسن حول التدريب على حقوق الإنسان. وفي بدايته حديثه تطرق إلى قضية التخصص في التدريب، وقال إن على المدرب أن يختار الموضوع الذي يجيد التدريب عليه، وأن ينمي معارفه وثقافته حوله. ونبّه إلى ضرورة الإعداد الجيد للمادة التدريبية، وتوزيعها وفق خطة زمنية معدة، وإعداد التمارين اللازمة، وفحص مدى ملائمة مكان عقد دورة التدريب للتقنيات المستخدمة، وتجريب التقنيات قبل موعد البدء في عملية التدريب نفسها. وتحدث أيضاً عن ضرورة العودة إلى المصادر والمراجع اللازمة، واختيار المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين جميع المدربين. وذكر أن على المدرب أن يركز على الحقوق الأساسية للإنسان، ويعرضها بحيادية، وي طرح الأسئلة على المشاركين، وأن يشجع أجواء الديمقراطية والمرح والمساواة أثناء النقاش. وقال أن على المدرب أن يلتفت إلى موضوع الحقوق التي تثير إشكالية داخل المجتمع، وي طرحها بوضوح ودون استفزاز للمشاركين، مع ضرورة تقديم بعض التجارب

المحلية والدولية كنماذج. وأكد على أن أفضل وسائل التدريب الدمج بين أسلوبى التلقين (المضمون) والتمارين.

وفي المحور الثالث، تحدث الباحث زياد عثمان حول موضوع التدريب على الديمقراطية. وفي بداية حديثه ركز على أهمية التدريب على موضوع الديمقراطية انسجاماً مع التحولات الجارية داخل المجتمع الفلسطيني. وقال على أم على المدرب الإلمام بأشكال الديمقراطية وتجاربها العالمية، وعرضها على المدربين لنقاشها بشكل موضوعي. وشدد على ضرورة أن يكون المدرب مؤمناً برسالته، وأن يعمل كناشط في قضايا حقوق الإنسان يؤدي رسالة سامية، وليس كموظف يؤدي وظيفة. وتطرق إلى ضرورة أن يتمتع المدرب بسرعة البديهة لإجابة على التساؤلات التي قد يطرحها المدربون عليه. وتحدث عن برامج التدريب على الديمقراطية التي تنفذ في البلاد، وتساءل عن مردودها في ظل استشراف ظاهرة العنف والفلتان الأمني في البلاد. وقال إن الاستمرار في التدريب على قضايا الديمقراطية يجب أن يستمر مع مراجعة البرامج المقدمة حالياً.

وفي المحور الرابع تحدث الباحث طاهر المصري حول التدريب على قضايا التسامح والتعددية وقبول الآخر. وفي بداية حديثه تعرض للمفاهيم المتعلقة بهذه القضايا من خلال طرح أسئلة على المدربين واستدراج أجوبة منهم، ثم مناقشتها، بهدف تدريبهم على أسلوب المشاركة. ولفت انتباههم إلى أن أسلوب المشاركة والتواصل بين المدرب والمدربين يعتبر من أفضل الأشكال المتبعة في التدريب. وتطرق إلى ضرورة تحديد المفاهيم، وطرحها بشكل واضح وجلي، ونقاشها بشكل يعكس هذا المفهوم.

وفي المحور الخامس، تحدثت الناشطة النسوية في قضايا حقوق الإنسان، الكاتبة الصحفية ريم نزال كتانة، حول التدريب على حقوق المرأة. واستعرضت تطور حقوق الإنسان تاريخياً إلى أن وصل المجتمع المدني إلى تشريع مجموعة من المعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وقالت أنه كان للمرأة نصيبها في تلك الحقوق والاتفاقات حيث ورد الحديث عنها في الاتفاقات الدولية إلى حين صدور اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. وتحدثت في مفهوم الحقوق والتمييز، وفي الحقوق نفسها. وركزت في حديثها حول الحقوق المدنية والسياسية للمرأة، ونهت المدربين إلى كيفية طرح هذه الحقوق أثناء عملهم كمدربين، وكيفية إدارة النقاش حولها مع مراعاة التمايز في المواقف بين المدربين حولها.

وفي المحور السادس والأخير تحدث الباحث عمر رحال حول التدريب على الانتخابات. وفي بداية حديثه طرح المفاهيم المتعلقة بالانتخابات والرقابة على الانتخابات، وكيفية خلق

يرتبط بشكل مباشر بالدعاية الفصائلية والحزبية. وطالب هؤلاء بإعادة إقامة المهرجانات الفنية والمخيمات الصيفية وتفعيل دور المؤسسات الثقافية عامة، وخاصة مركز النشاطات الطلابية في الجامعة، مشيرين بهذا الخصوص إلى ضعف وإهمال في الإعلان عن هذه الأنشطة.

وعلى الصعيد المالي تساءل الطلبة عن سبب زيادة الأقساط والرسوم الجامعية، فيما نوه بعضهم إلى وجود محسوبية وواسطة في عملية توزيع المساعدات والمنح التي تأتي للطلبة.

من جانبه أكد د. منير القزاز، عميد شؤون الطلبة في جامعة بيرزيت، أن قضية الإنذارات الأكاديمية لا تتم بين ليلة وضحاها "بل بعد دراسة ملف المنذر وتحويله للمرشدة الاجتماعية، ووفق ضوابط واضحة ومحددة". وقال في رده على ملاحظات وأسئلة الطلبة أن الإنذارات تهدف للمحافظة على المستوى الأكاديمي للجامعة، مضيفاً "إننا لا نريد أن نعطي الطالب المتخرج رخصة للعمل فقط، فنحن نخرج نوعية من الناس من المفروض أن تقود المجتمع".

وعلى الصعيد المالي دعا القزاز إلى تغيير آلية العمل بعيداً عن الاستمرار في الاعتماد على المساعدات والمنح الخارجية، مؤكداً أن توزيعها يتم على أساس التصنيف ببرنامج في جهاز الحاسوب ولا مجال للتدخل أو المحسوبية فيه حيث تخضع العملية للجنة المساعدات المالية، مضيفاً أنه ربما تكون هناك أحياناً بعض الاجتهادات.

وأكد أن الجامعة تمر بمشاكل مالية حقيقية موضحاً أن مجموع الديون المتراكمة على الطلبة حتى نهاية الفصل الثاني بلغ حوالي مليون ونصف المليون دينار. وقال إن مصادر الجامعة المالية تعتمد أولاً على الرسوم والأقساط التي يدفعها الطلبة والمبالغ التي تقدمها وزارة التربية والتعليم العالي، لافتاً إنها دفعت جزء من المستحقات للعام ٢٠٠٣ ولم تدفع قرشاً واحداً لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وذكر أن تكلفة الطالب الحقيقية لا يدفعها كاملة بل يدفع حوالي ٤٠٪ منها وهي تذهب لتغطية رواتب الموظفين، خدمات الماء والكهرباء وغيرها. وقال "إننا نواجه مشكلة حقيقية على هذا الصعيد إذ أن موظفينا، وحتى بداية السنة الحالية، كانوا يأخذون نصف راتبهم فقط.

وشارك في الورشة د. إياد البرغوثي مدير مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، الذي تحدث عن النشاطات والبرامج التي ينفذها المركز، وبخاصة تلك المشاريع التي تتعلق بتأهيل طلبة الجامعات في مجال الديمقراطية والإدارة السليمة وحقوق الإنسان.

جيل من المتدربين حول هذه القضايا. وربط بين ضرورة التدريب على الرقابة على الانتخابات وبين حاجة المجتمع الفلسطيني لمثل هذا التدريب في الوقت الراهن. وأكد على ضرورة ربط هذه المفاهيم بمفاهيم الديمقراطية، التسامح، التعددية السياسية والفكرية والعقائدية، قبول الآخر، والانتقال السلمي للسلطة. وقدم العديد من النماذج المتبعة في التدريب على الرقابة على الانتخابات.

وفي نهاية الدورة، واستكمالاً لجهود المركز في المساعدة على خلق جيل من المديرين الشبان، جرى اختيار مجموعة من المتدربين، وتكليفهم بالتمارين على التدريب في العديد من القضايا، على أن يعقد المركز دورة يقوم المتدربون أنفسهم بالتدريب عليها في الدورة المذكورة.

الجدير ذكره أن هذه الدورة عقدت في إطار مشروع التسامح الذي ينفذه مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسة روزا لوكسمبورغ الألمانية.

خلال ورشة عمل نظمها مركز رام الله

طلبة من جامعة بيرزيت: الإنذارات الأكاديمية تتخذ بسرعة ومحسوبيات في توزيع المساعدات والمنح

عميد شؤون الطلبة: الجامعة تمر بأزمة مالية حقيقية والديون المتراكمة على الطلبة حوالي ١,٥ مليون دينار

وجه طلبة من جامعة بيرزيت انتقادات وملاحظات على سير العملية التعليمية في جامعتهم من النواحي الأكاديمية والمالية وعلى مستوى النشاطات اللامنهجية.

وتحدث حوالي ٣٠ طالبة وطالباً خلال ورشة عمل نظمها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان في فندق الريتنو في مدينة رام الله، في إطار مشروع الديمقراطية والإدارة السليمة في المؤسسات التعليمية الفلسطينية، والتي تحولت إلى ما يشبه جلسة حوار ومكاشفة، عن عدد كبير من الطلبة الذين حصلوا على إنذارات بسبب تراجع مستواهم الأكاديمي، معتبرين أن حصول الطالب على الإنذار تتم بسرعة، وبدون دراسة ومتابعة لوضع الطالب المنذر. وأشار الطلبة إلى هجرة بعض الكفاءات التعليمية المميزة من الجامعة، وكذلك السمة الفوقية واللامبالاة التي تطبع علاقة بعض الأساتذة مع طلبتهم.

وبالنسبة للنشاطات اللامنهجية التي تقام في الجامعة، أبدى الطلبة الذين عبروا عن موقف كبير من زملائهم في الجامعة عزوفهم عن المشاركة فيها، خاصة أن جُلها

التعليم الجامعي وأثره في المجتمع الفلسطيني

أمينة محاميد زيد الكيلاني
مديرة التربية والتعليم - جنين

والإبداع الإنساني، وهي مكان لتفريخ القادة المفكرين الذين يسعون الى تغيير الواقع الأفضل. ويجب أن لا يفهم بالمطلق أن الجامعة فقط لتخريج الآلاف من الطلبة الساعين إلى ملئ الوظائف الحكومية الشاغرة، بل إن دورها ريادي كونها تتعامل مع ذلك الجيل الشاب الطلائعي الذي تقع على كاهله كل مسؤوليات التغيير الاجتماعي والسياسي، ويجب النظر الى الجامعة كمنظومة لا تنفصل عراها عن المجتمع وواقعه، بل هي التي يجب أن تستشرفه قبل غيرها باعتبارها مصنعاً للرجال.

إن جامعاتنا الوطنية قامت ولا زالت تقوم بالأدوار المنوطة بها بمستوى جيد على ضوء المعطيات، ولكن نريد المزيد للوصول بها إلى مصاف الجامعات العريقة، وذلك بتحدي كل ما هو معيق لتطورها.

وفي ظل المتغيرات العالمية والعولمة وهيمنة الاقتصاد أصبحت الجامعات مستهدفة، ليس على مستوى الاقليمي فحسب، بل على المستوى العالمي بفرض مناهج ترويج لهذا النظام الجديد الخبيث من خلال التسويق لمناهج في ظاهرها تلبية حاجات سوق العمل، وفي باطنها تكريس لمنهج عولمة الثقافة الأحادية واقتصاد السوق الحر الذي يفضي في نهاية المطاف الى خدمة المنتفعين والقائمين على هذا النظام.

إن الدور المنوط بجامعاتنا دور حساس بدرجة حساسية الظروف السياسية الاستثنائية، والأمل كبير، وبفضل القائمين عليها أن لا تصل إلى مرحلة هيمنة الآخرين وبسط واقع يحول شهاداتها إلى مجرد بطاقات مرور للوصول إلى وظيفة مرغوب فيها.

دأب المجتمع الفلسطيني منذ نكبته الأولى، وبكافة شرائحه الاجتماعية، على إعطاء التعليم قيمة اجتماعية متميزة. وبالرغم من ظروف الحرمان والشتات التي حلت به، فقد علم أبناءه في خيام اللجوء، سواء فيما تبقى من الوطن، أو في الدول العربية المضيفة، وقد يكون مرد ذلك إلى حالة من التعويض عن الوطن المسلوب، وأن الثروة الحقيقية تكمن في الأبناء وبناء مستقبلهم الأفضل.

لقد خطا المجتمع الفلسطيني خطوات دؤوية وسريعة في بناء مؤسساته التعليمية بالرغم من العراقيل التي وضعها الاحتلال الإسرائيلي في وجه المسيرة التعليمية من خلال العمل على فرض سياسة التجهيل، ووضع القيود على المناهج. وكان للغيورين من أبناء هذا الشعب البصمات الواضحة على توسيع فكرة فتح الجامعات بهدف استيعاب أبنائها الأعزاء ممن ينهون مرحلة الثانوية العامة.

إن مرحلة التعليم الجامعي مرحلة هامة من مراحل التعليم، فيها تتبلور شخصية الفرد، وتوضع في إطار محدد. كما أن التعليم الجامعي يعمل على خلق رؤية واضحة عند المتعلمين، ويوسع مداركهم على المستوى البعيد، الفردي أو العام.

فالجامعة معين لا ينضب للمعرفة، والشهادة الجامعية وسيلة مثلى لتطوير حياة الفرد كمصدر للوظيفة وكسب العيش الكريم. وهي أيضاً تدفع حاملها إلى تطوير مهاراتهم العملية بالبحث والاستقصاء، مما ينعكس إيجاباً على تطور المجتمع ورقبه.

وتستطيع أية جامعة أن تدفع باتجاه تطوير أبنائها من خلال تبني فلسفات تربوية تنبثق من بيئة المجتمع (دينه، وعاداته، وتقاليد، ومجمل ثقافته). وأيضاً من خلال دراية عميقة لحاجاته الأنية والمستقبلية، بالإضافة الى تبنيتها مناهج علمية قائمة على البحث والاستقصاء، وليست مبنية على الحفظ والتلقين، اللذين لم يعد لهما مقام في عالم التكنولوجيا.

إن دور الجامعة لا ينحصر في نقل المعرفة إلى أذهان الملتحقين بها، ومن ثم تخزينها في بنيتهم المعرفية، بل يتعدى ذلك إلى ما هو أبعد، فالجامعة مركز اشعاعي لإطلاق الفكر

المعلوماتية مشروع للتبني أم مسaire للموضة

محمد محمود بني عودة
الجامعة العربية الأمريكية-جنين

الواحد لا يؤثر فقط في نفسه فيما يخص الجانب السلبي، وإنما يعكس أثره السلبي على مجتمعه الذي يحيط به إن كان جامعةً فجامعة، وإن كان مدرسةً فمدرسة وهكذا دواليك... فالرسالة التي نوجهها إلى هذه الفئة من طلبتنا الأعزاء هي: أن نفهم غاية وجودنا في هذه الأرض، وهذه الرسالة للبشرية جمعاء، فنحن خلقنا للإعمار والبناء والتميز والإبداع وإعمال العقل في كل مسألة حتى نستخلص النتائج ونستفيد من التجارب لتكون خير طلبة للعلم حيث الإقبال على العلم من غير تكبر أو إعراض، فقد صدق من قال "العلم حرب للفتى المتعالي... كالمسيل حرب للمكان العالي".

وأما النصيحة الأخرى فهي أننا كطلبة جامعيين نعيش في ظروف الحصار والحوار، قد توفرت لنا وسيلة ما إن تمسكنا بها وأحسننا استغلالها لكان تواصلنا مع بعضنا خير تواصل وأنفع تواصل، وقد قالوا قديماً "من ثمارهم تعرفهم". فانظروا رعاك الله إلى حالنا، وإلى ثمارنا تجد العجب العجيب، بينما باستطاعتنا أن نجعل من هذه الشبكة المعلوماتية خير وسيلة لإبراز قضيتنا الفلسطينية العادلة إلى كل المحافل والأماكن، بما فيها التواصل مع الجامعات الأخرى، والمعاهد العلمية، والمراكز البحثية العلمية، بالإضافة إلى المؤسسات الحقوقية والإنسانية التي نظهر لهم فيها إن هناك أساساً يحاولون النهوض بمجتمعهم وأمتهم ودينهم، والكشف عن طاقاتهم وجهودهم الفكرية وإبداعاتهم الخلاقة. إنه الحصار ولكننا كسرناه، وسنظل نكسره بالعزيمة والإرادة والتوكل على الله الذي خاطبنا دائماً في كتابه العظيم بصيغ الأوامر التي تحمل بين حروفها الجد والاجتهاد والعمل الدؤوب المستمر باحثين عن كل ما في الكون من خفايا وأسرار، حيث قال لنا وهو الكريم العزيز ((سارعوا إلى مغفرة من ربكم)). وقال أيضاً في غير موضع ((فامشوا في مناكبها ...)). وقال أيضاً ((وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ...)).

فلنا في هذه الآيات أن نتأمل ونتفكر ونطيل التفكير في هذه الأفعال التي تطلب منا، بل وحتى تأمر كل إنسان يضيع وقته وماله ويعطل طاقاته الفكرية التي منحها الله إياها ليعمر الأرض ويضيف إليها كل جديد حتى يكون إنساناً مبدعاً منتجاً وعنصراً فاعلاً في بيئته ومجتمعه الذي يعيش بين أفراد فيكون مؤثراً في الآخرين بالإيجابية التي أمرنا بها، ومتأثراً بهم وبإيجابياتهم وعلمهم وثقافتهم، فنأخذ كل مفيد نافع ينهض بمجتمعنا الفلسطيني الذي يعاني ولا زال يعاني من عقبات الاحتلال الكاداء التي تعطل التنمية البشرية، وتشعر الإنسان الفلسطيني، وبالأخص المتعلم منه، إنه لا قيمة له، ولكننا أثبتنا لهم العكس بمحاولتنا الجادة لبناء مجتمعنا والنهوض به ومجاراة الأمم الأخرى في علمهم وأدبهم وفكرهم.....

((إن الله لا يُغَيِّرُ ما بقومٍ حتى يُغَيِّرُوا ما بأنفسهم)).

نعيش اليوم في فلك التكنولوجيا وابتكارها التي قربت كل بعيد، وجعلتنا نعيش في عالم أشبه ما يكون بالقرية الصغيرة، حيث هناك عدة عوامل مشتركة بين مفهوم تكنولوجيا المعلومات والقرية الصغيرة، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر: سرعة الحصول على المعلومة، وتناقل الأخبار، بالإضافة إلى سهولة التواصل، ورؤية الآخر بكل وضوح. ولكن ما يستوقفني هو هل بمجرد تبنينا لهذه التقنية نصبح أناساً متحضرين ويحكم علينا بالتقدم والرقي، أم أن هناك ضوابط وممهّدات لا بد من تعليمها، والكشف عنها لطلابنا، حتى يكونوا مؤهلين لاستخدام هذه التقنية، وأقصد بهذه التقنية الإنترنت، أو الشبكة المعلوماتية، وهذه الشبكة هي من أعظم منجزات التكنولوجيا الحديثة.

عند سؤالك لأحد أصدقائك في الجامعة، أو حتى في المدرسة، أو مكان العمل عن استخدامه لهذه التقنية، وتكون إجابته بالإيجاب يتبادر لذهنك مباشرة إنه إنسان عصري. بالتأكيد هذا شيء ممتاز لأنه ينم عن إنسان مطّاع ويتبنى المخترعات الحديثة التي وصل بها الآخرون إلى علم الفضاء، ولكن السؤال الذي يتبادر للأذهان هو ما مقدار استخدامنا لهذه الشبكة المعلوماتية في مجالات البحث العلمي والمطالعة والإطلاع على كل ما هو جديد في عالم الاختراعات والاكتشافات التي توصل إليها الآخرون، وبالتحديد الغرب، نجد أنفسنا عاجزين عن الإجابة عن هذا السؤال لأسباب منها أننا لم نحسن استخدام هذه الشبكة المعلوماتية، ولم نوجه أبناءنا وطلبتنا إلى كيفية استخدامها، لا أقصد بكيفية الاستخدام الأمور التقنية، لأن هذا المجال الكل مبدع فيه، ولكن أقصد بالكيفية طبيعة ما نشاهده ونطالعه ونوظف له في الساعات الطوال والأموال الكثيرة من غير أن نجني أي فائدة.

فعند استغلالنا لهذه التقنية بالجانب الإيجابي نتعرف على ما كتبه الآخرون عنا وعن فكرنا وأدبنا وديننا وحضارتنا، وبالتالي تصبح لدينا الملكة والقدرة على النقد والرد على الآخرين بأسلوب حضاري مبني على أسس علمية وأدبية، وهذا بالتأكيد يعزز علاقتنا مع الآخر، ويبني فينا قيم التسامح والتعامل بالإنسانية المشتركة بين كل أجناس البشر، بغض النظر عن أديانهم وعاداتهم وتقاليدهم، ولكن الحاصل هو أننا دخلنا ثورة المعلوماتية من غير تهيئة أو تجهيز لمجتمعنا، وأخص بالذكر منهم فئة المتعلمين هذه الشريحة المثقفة التي تمثل جزءاً كبيراً من المجتمع الفلسطيني، فكان من طلبتنا الجامعيين من أحسن استخدام هذه الشبكة المعلوماتية وأظهر فيها إبداعاته وابتكاراته، وطوّر عنده قدرة البحث العلمي الذي به تتقدم الأمم. وأما الجانب الآخر من طلبتنا الجامعيين أولئك الذين لم يحسنوا استخدامها، أو يقصرون مهمّة استخدامهم على الوظائف والأبحاث والتقارير فقط.

هذه الفئة التي لم تحسن الاستخدام يمكن القول أنها ساهمت في تأخيرنا إلى الوراثة سنوات عدة، وهذه ليست مبالغة لأن الفرد

فوضى تكريمية للطلبة الناجحين في الثانوية العامة

زياد عثمان

دون العشر الاوائل الذين بعضهم وبسبب العوز المادي يجد نفسه ملقا به على قارعة الطريق دون رحمة.

لا يخامرني ادنى شك انه بهذا التفكير العملائي المدرس يمكن القول بجرأة وبالفم المليان، اننا بالمعنى الجمعي كرمنا العلم وطلبة العلم بمضمون تكافلي فعال، جعل الطلبة الذين اعتقدوا لوهلة انهم امام سد منيع يحول دونهم وتحقيق طموحهم العلمي ومستقبلهم المهني، ان يتخطوا هذا الاعتقاد، بفضل صندوق التكافل الذي فتح لهم بوابات الامل من جديد، وهذا التصور من الممكن ان تقوم على تحقيقه ونقله الى حيز التطبيق مؤسسات مجتمعية محلية او على المستوى الوطني، للايضاء بالمتطلبات المتزايدة للطلبة الجامعيين.

صباح يوم ٨/٢ وخلال قراءتي لاحد الصحف الفلسطينية اليومية استوقفتني المفارقة التالية وهي في صلب ما اتينا عليه اعلاه «المفارقة تتمثل في خبر اول عبارة عن تقرير اجمالي بفعاليت تكريمية لطلبة التوجيهي من الناجحين والمتفوقين في محافظات الوطن طولا وعرضا، وخبر اخر عبارة عن مناشدة من احدى الكتل الطلابية في الجامعات الفلسطينية تطالب وتناشد المؤسسات والفعاليات الاقتصادية التبرع لتغطية احتياجات مئات الطلبة المتفوقين الذين حصلوا على قبول في الجامعات لكنهم يعجزون عن التسجيل رسميا بسبب العوز المادي لاسرهم !!!

برأيي ان من يدعي او يزعم انه تفاجأ بهذا الخبر فانه اما يخدع نفسه او انه يحاول عبثا اعفاء نفسه من المسؤولية، لاسيما النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الذين لا يكفوا عن التذكير بنسب الفقر والبطالة والتدهور الاقتصادي الذي اصاب شعبنا خلال الانتفاضة جراء العدوان الاسرائيلي، وهو قطعا سينعكس على اوضاع الطلبة بشكل سلبي، ولكن المؤسف في الأمر أن الحديث المنمق أمام وسائل الإعلام والتحليلات التي تتطلق بين الفينة والأخرى في لحظة حماسة خطابية، لاتبنى عليها أية سياسات أو تدابير من شأنها التقليل من أثر السياسات والإجراءات الإسرائيلية.

بكلمات أخرى المطلوب فعلا من قبل تلك النخب الانتقال إلى التعامل الإيجابي الفعال والمبرمج مع المعطيات والوقائع، وذلك من خلال سن سياسات واجتراف آليات عمل وتفكير إبداعية وشعبية بسيطة، تتمثل في تشكيل فكرة صندوق الطالب كشبكة أمان ضرورية لمئات الطلبة المحتاجين والمتفوقين، وبداية مشوار الالف ميل تبدأ بخطوة، وهذه الخطوة تبدأ بوضع كل ما يصرف على حفلات التكريم من عشرات الجهات في البلد أو المحافظة الواحدة في صناديق الضمان وهذا أعظم تكريم وأجل تقدير لطلبتنا من فنتازيا التكريم الحالية

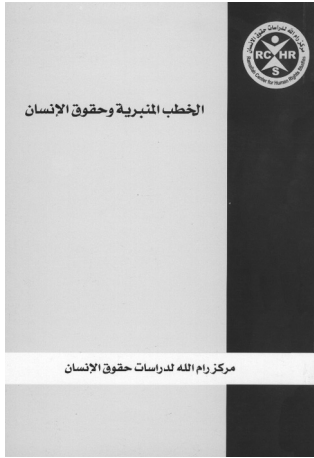
دأبت بعض المؤسسات المجتمعية المعنية وكذا الرسمية، على اقامة حفلات تكريم للطلبة المتفوقين بعد صدور نتائج الثانوية العامة وقد باتت مثل هذه الاحتفالات تقليدا سنويا. التكريم والاحتفاء بأوائل الطلبة والمتفوقين في امتحان الثانوية العامة من حيث المبدأ عمل صحيح تماما ومطلوب مجتمعا، باعتباره شكلاً حضارياً يعكس تقديراً لقيمة التفوق والتميز، ولكونه يؤكد على مبدأ التنافس الحر، ويقدم حافزاً للطلبة على اظهار افضلياتهم الذهنية وجهدهم الفردي في امتحان الثانوية العامة. لكن هذه القراءة الايجابية لمسألة التكريم مشروطة بأن تبقى العملية كلها في اطار الاصول والمنطق، وان لا تخرج عن اهدافها وتجبر لخدمة اهداف اخرى غير معلنة ولكن يمكن قراءتها ما بين السطور كما حصل هذا العام، الامر الذي استدعى التوقف والمناقشة، فمنذ صدور نتائج الثانوية العامة وحتى يومنا هذا، وحفلات التكريم لم تنته الى درجة اصيحت فيها "البلد كلها" منهكة في مزاد عام اسمه حفلات التكريم للطلبة الناجحين والمتفوقين، من له علاقة ومن ليس له علاقة، الاحزاب والفضائل، والجمعيات والنوادي، والمجالس والهيئات المحلية والبلدية المنتخبة والمعينة، وكذا المرشحين المحتملين للمجالس البلدية المتبقية او للمجلس التشريعي القادم، والمستوزرين ومن في حكمهم ... الامر الذي جعل احتفالات التكريم اشبه بحلقات المسلسلات التلفزيونية الكسبكية المدبجة، المملة ايما ملل بسبب البطئ والتكرار (المطمطة الفاضية).

حمى التكريم لطلبة التوجيهي "المتفوقين وغير المتفوقين" فتحت الباب على اسئلة جادة حول هذا التقليد، ارى من الواجب التوقف امامها والتعامل معها بكل صراحة ووضوح، وفي مقدمة تلك الاسئلة، هل التكريم والاحتفاء بالطلبة المتفوقين يتم فقط من خلال الاحتفالات المتلفزة وتحت اضواء الكاميرات والفلاشات ووسط المعجبين والمعجبات والهتافات، ام ان هناك طرق اخرى للتكريم اكثر جدوى وقل ضجيجا وصخبيا بطبيعة الحال؟ ثم هل التكريم يقاس بعدد المرات التي يتكرر فيها ام انها مسألة معنوية اولا واخيرا، يمكن للمؤسسات المعنية (التربوية) ان تقيمها في كل محافظة ولكل المتفوقين مرة واحدة، بدعم من المؤسسات المجتمعية التي يمكنها ان تقدم التبرعات والدعم اللازم لانجاح هذه الحفلات؟

نعم اذا كان المقصود التكريم فعلا وليس سواه لتعزيز التنافس والاجتهاد واعطاء دفعة معنوية للطلبة المتفوقين، فهناك طرق واساليب اكثر نفعاً بالمعنى الاستراتيجي، وتتمثل في توفير الاموال الطائلة المهذورة التي تصرف في الحفلات والبهرجات التكريمية، ورسدها في صندوق خاص يسمى "صندوق الطالب الجامعي" او اية تسمية اخرى، المهم الغاية والهدف، وهو توفير فرص جديدة للكثير من الطلبة المحتاجين ولا سيما المتفوقين ما

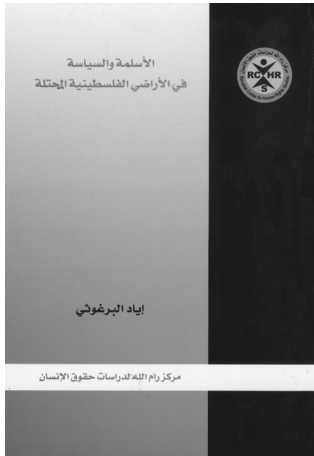
إصدارات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

الخطب المنبرية وحقوق الإنسان



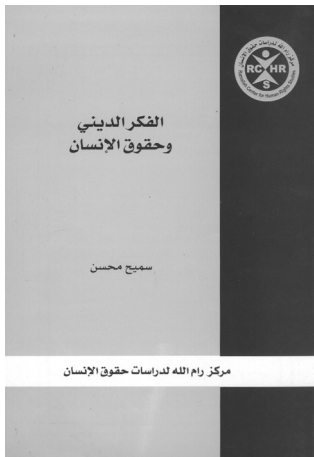
صدر هذا الكتاب عام ٢٠٠٣ في ست وتسعين صفحة من القطع الصغير. يأتي هذا الكتاب ضمن سلسلة من الأنشطة ذات الصلة بموضوع حقوق الإنسان والتعليم الديني بشكل عام. احتوى الكتاب على مجموعة من الإسهامات المتنوعة لتغطي فلسفة الخطاب الديني، وأهدافه، ومحتوياته، وتطوره، بالإضافة إلى موضوعات الخطاب وتأثيره على الجمهور. كما احتوى على مادة علمية هامة تشكل توثيقاً لوقائع برنامج تدريبي نظمه المركز بالتعاون مع مديرية الأوقاف والشؤون الدينية في مدينة نابلس، واستهدف مجموعة من خطباء المساجد والأئمة والواعظات. يحتوي الكتاب على ثلاثة فصول، يتناول الأول منها موضوع الخطاب الديني والخطب المنبرية، يتناول الثاني نظرات في مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام مقارنة مع ما ورد في الإعلانات والاتفاقيات الدولية، وأما الفصل الثالث فيتحدث عن المؤشرات الإيجابية في دورة تدريب الأئمة والخطباء والواعظات.

الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة



صدر هذا الكتاب عام ٢٠٠٣ في مائتي صفحة من القطع الكبير. يعتبر كتاب "الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة" من الدراسات التوثيقية والتحليلية المبكرة في الأراضي الفلسطينية في مجال اختصاصها، ففي وقت مبكر نسبياً تصدى لموضوع هام، في زمان ومكانين هامين. الكتاب الذي صدر في طبعته الأولى عام ١٩٩٠ يتتبع بالتوثيق والتحليل والنقد العلمي التطورات التي شهدتها المجتمع الفلسطيني على صعيد خطوات "أسلمته" من قبل الحركات السياسية الإسلامية في فلسطين، وبخاصة من قبل حركة الأخوان المسلمين، ثم بروز حزب التحرير الإسلامي، وحركة الجهاد الإسلامي، فحركة المقاومة الإسلامية (حماس). يتناول الكتاب دور هذه الحركات وأفكارها، وطروحاتها السياسية، ومشاركتها في حركة التحرر الفلسطيني. ولا يخلو الكتاب من توجيه النقد الموضوعي لهذه الحركات، أو للأحزاب اليسارية الفلسطينية التي لم تولي ظاهرة "أسلمة" المجتمع، وصعود الحركات الإسلامية أي اهتمام في الدراسة والتحليل. غني عن القول إن هذا الكتاب، فضلاً عن قيمته البحثية والعلمية والمنهجية، يضع مقدمة هامة في مجال التأسيس للدراسات التي ستتناول تجربة الحركة السياسية الإسلامية في فلسطين.

الفكر الديني وحقوق الإنسان



صدر هذا الكتاب عام ٢٠٠٤ في أربع وستين صفحة من القطع الصغير. يأتي هذا الكتاب كأحدى الخطوات التكميلية للمركز في إطار اعتناؤه بموضوع الخطاب الديني. يحتوي الكتاب على فصلين، الأول يتناول الفكر الديني وحقوق الإنسان كتجربة عملية، وفيه استعراض لتجربة مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان كنموذج. والفصل الثاني يتناول موضوع الفكر الديني وحقوق الإنسان.. مقدمات نظرية وفيه استعراض للدعوات الخارجية، والدعوات الداخلية المطالبة بضرورة إجراء إصلاح ديني في الدول العربية والإسلامية. وهناك محاولة للكشف عن الملامسات المحيطة بهذه الدعوات، ومحاولات لتقديم رؤى حول آليات الإصلاح، انطلاقاً من رؤى المصلحين ودعاة الإصلاح أنفسهم. إن تقديم هذا الكتاب يأتي استجابة لدعوات الإصلاح الداخلية في فلسطين، إصلاح الأجهزة الأمنية، والإدارية، فهو بمثابة دعوة من المركز للشروع في صياغة خطاب إصلاح يتماشى مع روح العصر، ومتطلبات الحداثة، واحتياجات شعوب المنطقة، بما فيها الشعب الفلسطيني.

رسالة مفتوحة إلى الدكتور سعدي الكرنز رئيس لجنة الموازنة في المجلس التشريعي

الموضوع: قانون التقاعد ال فلسطيني والمعلمون المتقاعدون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

إننا في لجنة المعلمين المتقاعدين في محافظة رام الله والبيرة، سرنا ويسرنا أن تكون هناك أنظمة وقوانين فلسطينية خاصة بنا، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع الفلسطيني، وأن يكون للمجلس التشريعي دور في إقرار هذه الأنظمة أو تعديلها أو إلغائها.

هذا ونود أن نتقدم لكم بالشكر الجزيل، لما بلغنا على لسانكم في اللقاء الإذاعي في إذاعة فلسطين، مع الناطق الاعلامي في لجنتنا، الأستاذ وليد عودة، بأن قانون التقاعد الفلسطيني سيطبق على المعلمين الذين تقاعدوا منذ زمن طال أو قصر، رفعاً للمغبين الذي لحق بهم زمن الاحتلال البغيض، وحتى يعيش هذا القطاع الذي قدم الكثير، بقية عمره بنوع من الكرامة، وحتى لا يظل يردد قول الشاعر:

وظلم دوي القري أشد مضاضة

على المرء من وقع الحسام المهند

نتمنى عليكم أن تبعثوا لنا بما سينالنا من تطبيق قانون التقاعد الفلسطيني كمعلمين تقاعد بعضنا قبل عشرين عاماً أو يزيد، ولا زال يتقاضى رواتب تقاعدية هزيلة لنستطيع أن نطمئن زملاءنا بأن قضيتنا في أيدٍ أمينة ونحن نعلم أن التنفيذ ليس في أيديكم، ولكن سيكون لقراركم الحكيم وقع وأثر طيبان في نفوسنا.

محمد القطاوي
رئيس لجنة المعلمين المتقاعدين
في محافظة رام الله والبيرة

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تأسس عام ١٩٩٨ من قبل مجموعة من الأكاديميين والباحثين والمحامين والناشطين في قضايا حقوق الإنسان. يسعى المركز إلى نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح والمساواة من خلال الدراسات والأنشطة والأبحاث القانونية والاجتماعية المتعلقة بحقوق الإنسان ولا سيما الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ارتباطاً بالقوانين والمواثيق والأعراف الدولية بالإضافة إلى رفع وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون في فلسطين. كما يهدف المركز إلى تبني مداخل علمية ومنهجية لتأصيل وترسيخ قيم حقوق الإنسان في المجتمع والثقافة الفلسطينية، وترسيخ الثقافة الإنسانية في المجتمع العربي وتبسيط الضوء من خلال البحث النشط - على انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين والدفاع عن مبادئ الحريات الأساسية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية في مناحي الحياة المختلفة..

R C H R S

إعلان

استمراراً لجهوده الرامية لتعزيز الحق في التعليم في فلسطين، يعلن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان عن استعداده لاستقبال شكاوى المواطنين الذين يتعرض حقهم بالتعليم للإنتهاك والمساعدة في حلها.

ص.ب. ٢٤٢٤، رام الله، فلسطين

هاتف ٠٢ ٢٩٦١١٨٠ - فاكس ٠٢ ٢٩٦١١٨١

E.mail: rchrs@rchrs.org

Website: www.rchrs.org



Free Education

Dedicated to advocating
educational rights in
Palestine Issued by
RAMALLAH CENTER for
Human Rights Studies